

Distr.: General
23 April 2020
Arabic
Original: English



رسالة مؤرخة 21 نيسان/أبريل 2020 موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثلة الدائمة للولايات المتحدة الأمريكية لدى الأمم المتحدة

تود الولايات المتحدة أن تطلع مجلس الأمن والأمين العام وميسر مجلس الأمن لتنفيذ القرار 2231 (2015) بشأن إيران ولجنة مجلس الأمن المنشأة عملاً بالقرار 2140 (2014) بشأن اليمن على معلومات بشأن شحنتين من الأسلحة والأعددة ذات الصلة قادمتين من إيران، يرجح أنهما كانتا متجهتين إلى القوات الحوثية في اليمن. وقد تفيد هذه المعلومات أعضاء مجلس الأمن والميسر واللجنة وفريق الخبراء المعني باليمن والأمين العام وموظفيه في الاضطلاع بمهامهم فيما يتعلق بالانتهاكات المبلغ عنها لقراري المجلس 2231 (2015) و 2216 (2015).

ففي 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2019، قامت سفينة حربية تابعة للولايات المتحدة، في إطار ممارسة حق التفقد، بالصعود إلى سفينة في المياه الدولية (بالقرب من البحر الإقليمي لليمن ودول أخرى)، وقررت أن السفينة بدون جنسية وضبطت كمية كبيرة من الأسلحة وقطع القذائف غير المشروعة المخبأة على متن السفينة، من الواضح أنها إيرانية المنشأ. وشملت المصادرة أسلحة متطورة، ومكونات متطورة للقذائف الانسيابية المضادة للسفن، وصواريخ كروز للهجوم البري، وصواريخ أرض - جو، وصواريخ موجهة مضادة للدبابات. وعلى وجه التحديد، شملت الأصناف المضبوطة ما يلي:

- أصناف إلكترونية متنوعة، بما فيها مكونات للمنظومات الجوية غير المأهولة (شملت مكونات المنظومات الجوية غير المأهولة محركات وقطع ذات الصلة، فضلا عن محركات إضافية لتحريك أسطح التوجيه والتحكم في الخانق)
- مناظير حرارية إيرانية الصنع
- قذائف موجهة مضادة للدبابات
- مكونات قذائف انسيابية مضادة للسفن
- مكونات القذائف الانسيابية للهجوم البري
- منظومات صواريخ أرض - جو متعددة
- نحو 13 000 كبسولة تفجير



ومكونات المنظومات الجوية غير المأهولة متنسقة مع تلك التي تم تحديدها في العديد من المركبات الطائرة غير المأهولة التي عُثر عليها في اليمن. والمناظير المضبوطة مصنوعة في إيران، وتحتوي على مجموعة بطاريات تحمل تواريخ صنع في تشرين الأول/أكتوبر 2017. وما ضُبط من قذائف موجهة مضادة للدبابات ومكونات القذائف الانسيابية المضادة للسفن ومكونات القذائف الانسيابية للهجوم البري متنسق مع منظومات الأسلحة الإيرانية المعروفة. وتحمل القذائف الموجهة المضادة للدبابات تواريخ تصنيع تعود إلى عامي 2017 و 2018، وتحمل منظومات صواريخ أرض - جو العلامات القياسية الإيرانية لترقيم القطع. ويتمشى هذا الحظر مع نمط تاريخي ثابت لسفن تستخدم لنقل الأسلحة إلى الحوثيين في اليمن. وتشير المعلومات المتاحة إلى أن الأسلحة والأعتدة ذات الصلة المضبوطة كانت قادمة من إيران ومتجهة إلى القوات الحوثية في اليمن بعد بدء نفاذ القيود المفروضة على إيران بشأن توريد الأسلحة في المرفق بء من القرار 2231 (2015)، وحظر توريد الأسلحة المنصوص عليه في القرار 2216 (2015).

وبعد ذلك، في 9 شباط/فبراير 2020، قامت سفينة حربية تابعة للولايات المتحدة، في إطار ممارسة حق النفق، بالصعود إلى سفينة في المياه الدولية (بالقرب من البحر الإقليمي لليمن ودول أخرى)، وقررت أن السفينة بدون جنسية وضبطت كمية كبيرة من الأسلحة وقطع القذائف غير المشروعة المخبأة على متن السفينة، من الواضح أنها إيرانية المنشأ. وشملت الأسلحة المضبوطة 150 قذيفة موجهة مضادة للدبابات، وصواريخ أرض - جو، ومناظير حرارية للبندق، ومكونات للمنظومات البحرية غير المأهولة، فضلاً عن ذخائر أخرى وقطع أسلحة متطورة. وعلى وجه التحديد، شملت الأصناف المضبوطة ما يلي:

- مناظير حرارية للبندق إيرانية الصنع
- لوحات تحكم، إلى جانب أجهزة إرسال لاسلكي ومحركات إضافية لتشغيل أسطح التوجيه، بأغلفة وأسلاك مسيكة تشير إلى أنها ستستخدم في قوارب متفجرة
- قذائف أرض - جو ومكونات قذائف أخرى
- قذائف موجهة مضادة للدبابات

والمناظير الحرارية المضبوطة تنتجها شركة إيرانية. وكانت المناظير الحرارية مصحوبة بدليل تشغيلي يشير إلى تاريخ صنع في 19 نيسان/أبريل 2017، وضُبطت في صندوق خشبي يحمل بيان شحنة يحدد مطار شيريميتيفو في موسكو كمصدر للشحنة ومطار الإمام الخميني الدولي في طهران كمقصد لها. وتحمل صواريخ أرض - جو المضبوطة تواريخ صنع في عام 2019، مع مكونات تحمل تواريخ صنع بين عامي 2017 و 2019، وتتضمن عناصر تشير إلى أنها إيرانية المنشأ. وعلامات ومكونات القذائف الموجهة المضادة للدبابات تنفرد بها النظم الإيرانية. واستناداً إلى هذه المعلومات وغيرها، فإن تقييم الولايات المتحدة هو أن هذه الشحنة من الأسلحة كانت قادمة أيضاً من إيران، ومن المرجح أن وجهتها النهائية كانت القوات الحوثية في اليمن.

وتحظر الفقرة 6 (ب) من المرفق بء للقرار 2231 (2015) توريد أو بيع أو نقل الأسلحة أو العتاد ذي الصلة من إيران، في غياب موافقة مسبقة من مجلس الأمن على أساس كل حالة على حدة. واستناداً إلى تحليل للمعلومات المتاحة، تعتقد الولايات المتحدة أن الأسلحة المضبوطة في 25 تشرين الثاني/نوفمبر 2019 و 9 شباط/فبراير 2020 مصدرها إيران وأن نقلها من إيران يشكل انتهاكاً للفقرة 6 (ب) من المرفق بء للقرار 2231 (2015). وبالإضافة إلى ذلك، فإن نقل هذه الأسلحة إلى قوات تعمل باسم الأفراد الواردة

أسماؤهم في قائمة جزاءات الأمم المتحدة المفروضة على اليمن أو بتوجيه منهم سيشكل انتهاكا للفقرة 14 من القرار 2216 (2015).

ونأمل أن تساعد هذه المعلومات مجلس الأمن على تعزيز تنفيذ القرارين 2231 (2015) و 2216 (2015)، بما في ذلك حظر توريد الأسلحة المنصوص عليه فيهما. وبالإضافة إلى ذلك، فقد قام خبراء الأمانة العامة للأمم المتحدة المعنيين برصد تنفيذ القرار 2231 (2015) وفريق الخبراء المعني باليمن بفحص الأصناف المضبوطة في كلتا الحالتين. ولذلك نطلب بكل احترام أن يقدم الأمين العام تقريرا كاملا وشاملا عن تصدير الأسلحة أو نقلها من إيران. ونأمل أن تساعد المعلومات الواردة في هذا التقرير في هذا العمل. كما تشجع الولايات المتحدة مجلس الأمن وتشكيلة القرار 2231 واللجنة على إثارة هذا الحادث مع إيران مباشرة واستعراض السبل الإضافية الكفيلة بتحسين تنفيذ هذه التدابير. والولايات المتحدة مستعدة للمساعدة في أي تحقيق يجري في هذا الصدد.

وتشعر الولايات المتحدة بالقلق لأن تصدير الأسلحة من إيران لا يزال يهدد السلام والأمن الدوليين في المنطقة. كما أن عمليات نقل الأسلحة إلى القوات الحوثية في اليمن، في انتهاك لحظر توريد الأسلحة المفروض بموجب القرار 2216 (2015)، تقوض فرص تحقيق السلام في المنطقة وتخفيف معاناة الشعب اليمني. وبناء على ذلك، تحث الولايات المتحدة مجلس الأمن على النظر في هذه المسألة.

وأرجو ممتنة تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق مجلس الأمن. وأطلب أيضا إطلاع الأمين العام على الرسالة وقيام الميسر بتعميمها على تشكيلة القرار 2231 ورئيس اللجنة على أعضائها.

(توقيع) كيلي كرافت

السفيرة

الممثلة الدائمة